

القواعد الأصولية والفقهية على مذهب الإمامية

التخير بين الحكمين ظاهراً وأخذ أحدهما هو المقدار الممكن من الأخذ بقول الشارع في المقام» (1013). 5) «لو دار الأمر بين الوجوب والحرمة من جهة اشتباه الموضوع... والأولى فرض المثال فيما إذا وجب إكرام العدول وحرمة إكرام الفسّاق واشتبه حال زيد من حيث الفسق والعدالة» (1014) فمن قال بالتخير قال به هنا أيضاً. الاستثناءات: (الاستثناءات التي تذكر هنا هي استثناءات منقطعة) 1) لا تجري أصالة التخير في دوران الأمر بين المحذورين إذا احتمل الترجيح في أحدهما المعيّن؛ لأنّ المقام «يندرج في كبرى دوران الأمر بين التعيين والتخير... وذهب صاحب الكفاية إلى التعيين، بدعوى أنّ العقل يحكم بتعيين محتمل الأهميّة، كما هو الحال في جميع موارد التزام عند احتمال أهمية أحد المتزامين بخصوصه» (1015). 2) لا تجري أصالة التخير أيضاً في دوران الأمر بين المحذورين إذا كان بالإمكان الاحتياط بتكرار العمل، كما إذا دار أمر الشيء بين كونه شرطاً للعبادة أو مانعاً عنها «كما لو شكّ بعد النهوض للقيام في الاتيان بالسجدة الثانية فإنّه بناء على تحقّق الدخول في الغير بالنهوض كان الاتيان بالسجدة زيادة في الصلاة وموجباً لبطلانها، وبناء على عدم تحقّقه به كان الاتيان بها واجباً ومعتبراً في صحّتها، فإنّه إذا رفع يده عن هذه الصلاة واتى بصلاة أخرى حصل له العلم التفصيلي بالامتنال (وفي هذه الصورة) لا ريب في وجوب إحراز الامتنال، ولا